رصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

توجيهات خاصة بجهات رصد حقوق الإنسان

سلسلة التدريب المهني رقم ١٧

الأمم المتحدة
حقوق الانسان
مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
حقوق الانسان
مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان

رصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

توجيهات خاصة بجهات رصد حقوق الإنسان

سلسلة التدريب المهني رقم ١٧

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠٠٩

ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

HR/P/PT/17

المحتويات

تصدير ٥

أولاً – فهم الإعاقة بوصفها قضية من قضايا حقوق الإنسان ٧

ثانياً – اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ١١

ألف– الحاجة إلى اتفاقية ١١

باء – تعريف الإعاقة ١٣

جيم– مبادئ الاتفاقية ١٤

دال – حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠

هاء – آليات رصد الاتفاقية ٢٥

ثالثاً – رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: نظرة عامة ٢٧

ألف– دور الأشخاص ذوي الإعاقة المحوري في الرصد وإشراكهم فيه ٢٧

باء – تعريف وتحديد مواقع "من عليهم الواجب" والمنظمات الشريكة ٢٨

جيم – بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم ٢٩

دال – نهج المسارين التوأمين في رصد الاتفاقية ٣١

رابعاً – الرصد العملي ٣٢

ألف– جمع المعلومات ٣٢

باء – التحليل القانوني وتحليل المعلومات ٤٣

جيم– تقديم التقارير والمتابعة ٥٢

مراجع مختارة ٥٤

تصدير

إن النساء والرجال والأطفال ذوي الإعاقة هم في الكثير من الأحيان من بين الأشخاص الأكثر تهميشاً في جميع المجتمعات وغالباً ما يواجهون تحديات فريدة في التمتع بحقوق الإنسان. ولفترة طويلة من الزمن، افتُرض أن هذه التحديات نتيجة طبيعية وحتمية للقصور البدني أو العقلي أو الفكري أو الحسي الذي أصيبوا به.

واعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها ودخولهما حيز النفاذ يطعنان في صحة تلك المواقف ويشكّلان علامة تحوُّل عميق في النُّهُج المتبعة حالياً للتعامل مع الإعاقة. ففي الاتفاقية، لم يعد التركيز ينصب على "علّةٍ" مرئيةٍ في الشخص، ولم يعد يُنظر إلى القصور باعتباره نقصاً أو مرضاً. بل إن الاتفاقية، على العكس من ذلك، تعتبر الإعاقة "مرضاً في المجتمع"، أي أنها نتيجة إخفاق المجتمعات في احتواء أوجه الاختلاف بين الأفراد واستيعابها. فالمجتمعات هي التي بحاجة إلى تغيير، لا الفرد، وفي الاتفاقية خارطة طريق لمثل هذا التغيير.

ومن شأن رصد حقوق الإنسان أن يؤدي دوراً حاسماً في دعم الدول في تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال على المستوى الوطني وفي زيادة وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بما لهم من حقوق، ومن ثمّ إحداث التغيير الإيجابي في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المناطق.

ويتطلب العمل في مجال حقوق الإنسان إعداداً ومهارات تقنية ومعارف واسعة للقيام به بشكل فعّال. والغاية من هذا المنشور مساعدة موظفي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وغيرهم من جهات رصد حقوق الإنسان – بمن فيها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية – على الانخراط في رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية. ويتضمن هذا المنشور شرحاً للتغيير الذي تكرِّسه الاتفاقية في نمط التفكير المقبول ولنطاقها وللمعايير والمبادئ التي تعترف بها. ويقترح هذا المنشور، فضلاً عن ذلك، منهجية لرصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونصائح مفيدة بشأن المسائل الواجب أخذها في الاعتبار أثناء العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولم يكن للأشخاص ذوي الإعاقة حضور في نظام حقوق الإنسان عبر التاريخ وقد جرى إغفالهم في العمل المتعلق بحقوق الإنسان. لكن هذا الأمر لم يعد مقبولاً. وسيساعد هذا المنشور العاملين في مجال رصد حقوق الإنسان على مراعاة منظور الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتهم بشكل فعال، ليس عن طريق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل الرصد عموماً فحسب، وإنما كذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لرصد أحوال الأشخاص ذوي الإعاقة وتمتعهم بالحقوق، عند الاقتضاء.

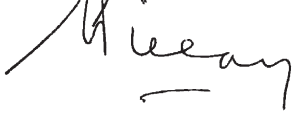

نافانيتيم بيلاي

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان